



The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies

Vol. ١٠, N.1, PP. ١٢٧-١٤٧

ISSN PRINT 2312-7813

ISSN ONLINE 2313-1012

مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية

المجلد 10، العدد 1، ٢٠١٨ ص ١٤٧-١٢٧



The measurement and Analysis of the tax Capacity Limits in Iraq for the period (1990-2015)

(*) قياس وتحليل محددات الطاقة الضريبية في العراق للمدة
من (١٩٩٠-٢٠١٥)

(**) جنان جاسم عباس

(***) أ.م.د. عياد محمد علي باش

Abstract

The taxation considered one of important tools of the financial policy and the state use it to make the changes in economic and social desired and from this perspective must to identify the factors affecting in the tax energy in Iraq for the duration from (1990--2015) and the Manifested of the research importance in The need it to diversify sources of national income in the Iraqi economy which has the rentier natural Through activating the funding role of taxes. Through raise the tax energy to the maximum the research problem being in The limited role of taxes to finance public spenders. And work to activate this role The objective of this research is to identify the most important factors affecting the tax energy in Iraq for the period mentioned. The researcher used the available statistical software For estimating the standard model. The most important conclusions that have been reached the moral (motivation) of the Estimated model and the explanatory power has reached to (94,8%) and the more effective factors in the tax energy it's (The proportion contribution of the mining sector in GDP, Economic growth rate, Foreign trade ratio in GDP, Central's degree in the government administration).

(*) بحث مستقل .

(**) طالبة ماجستير / جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية
والمصرفية .

(**) جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص:

تعد الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدمها الدولة لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ومن هذا المنطلق لابد لنا من التعرف على العوامل التي تؤثر في الطاقة الضريبية في العراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)، اذ تتجلى أهمية البحث بضرورة تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد العراقي ذو الطبيعة الريعية بوساطة تفعيل الدور التمويلي للضرائب من خلال العمل على رفع الطاقة الضريبية إلى حدها الأقصى، حيث تكمن مشكلة البحث في محدودية دور الضرائب في تمويل الإنفاق العام والعمل على تفعيل هذا الدور. وأما هدف البحث فهو التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الطاقة الضريبية في العراق خلال الفترة المذكورة، وعليه استخدمت الباحثة البرامج الإحصائية الجاهزة (E views 7,Spss) لغرض تقدير الأنموذج القياسي. فكانت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي معنوية النموذج المقدر، وبلوغ القوة التفسيرية ما يقارب (94.8%) هذا وكانت أكثر العوامل تأثير في الطاقة الضريبية هما) نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP، معدل النمو الاقتصادي، نسبة التجارة الخارجية في GDP، ودرجة المركزية في الإدارة الحكومية).

المقدمة :

تعد الضرائب احد مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدول المختلفة المتقدمة والنامية لتمويل نفقاتها العامة مع التباين الكبير في أهميتها النسبية بين الاثنين. وقد حاولت الدول النامية وبخاصة الريعية العمل على تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تفعيل الدور التمويلي للضرائب، فضلا عن دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها إحدى الأدوات المهمة للسياسة المالية. ومن هذا المنطلق، ازدادت أهمية الضرائب وما يرتبط بها من موضوعات ومن بينها الطاقة الضريبية لكونها أهم المؤشرات الأساسية في دراسة الهيكل الضريبي، ونظرا" لهذه الأهمية لابد من معرفة العوامل المؤثرة فيها، وبالتالي التمكن من التعرف على كفاءة أداء النظام الضريبي ومدى قدرته على حشد الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تعاين الدول النامية وخاصة غير النفطية من قلة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية، وقد سعت لإيجاد مصادر تمويل محلية بديلة، لذا وجدت الإدارة المالية ضالتها في الضرائب والعمل على إصلاح النظام الضريبي من جميع جوانبه التشريعية والإدارة الضريبية والهيكلية لصالح الضرائب المباشرة من أجل تعظيم الإيرادات الضريبية وبأقل كلفة ممكنة، وبإمكان الدول النامية ومن بينها العراق القيام بذلك لوجود طاقات ضريبية معطلة فيها وأوعية ضريبية متهربة بشكل مشروع أو غير مشروع مع تضيق مساحة السماحات والإعفاءات وغيرها من الإجراءات الرامية إلى رفع الطاقة الضريبية إلى حدودها القصوى.

أهمية البحث:

من الصعوبات الأساسية التي تواجه قضية تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية هي الطاقة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها والعمل على رفعها إلى مستوى أعلى مما هي عليه من أجل رفع كفاءة الأداء للنظام الضريبي في العراق ودوره في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أي العوامل (الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى) الأكثر تأثيراً في الطاقة الضريبية في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥).

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن الطاقة الضريبية تؤثر فيها عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتباين قوة هذا التأثير تبعا لكل عامل منها في العراق).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم الضريبة والطاقة الضريبية أما المبحث الثاني فقد تناول ماهية الطاقة الضريبية والعوامل المحددة لها. فضلا عن واقع الهيكل الضريبي في العراق خلال مدة البحث، أما المبحث الثالث فقد تضمن قياس وتحليل العلاقة بين الطاقة الضريبية والعوامل المحددة لها للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥). وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

(المبحث الأول)

أولا : مفهوم الضريبة والطاقة الضريبية :

١- مفهوم الضريبة:

بالنظر لتطور دور الدولة عبر التاريخ و تطور الهدف أو الغرض من فرض الضريبة فقد اختلف الكتاب الاقتصاديين في تعريفهم للضريبة، فقد عرفها الأستاذ ترو تابا (Trotaba) على أنها (وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنوياً طبقا لمقدرتهم التكاليفية) ^(١) ويبدو أن هذا التعريف للضريبة قد ركز على الجانب القانوني لها. كما وعرفت قديما على أنها (فريضة مالية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم بدفعها نقدا أو عينا دون مقابل لتمكين الدولة من لقيام بالخدمات العامة لتحقيق أهداف المجتمع)^(٢) وعرفت أيضا من قبل باستبل (bastable) على أنها كل ضريبة تدفع بصورة الزاميه دون أي فائدة مباشرة لدافعي الضرائب، إلى السلطة العامة ^(٣). واما الباحثة فتذهب الى القول بأنها استقطاع مباشر او غير المباشر من الاشخاص بصورة نقدية الزاميه تدفع للدولة وذلك لتغطية النفقات العامة وتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه التعاريف للضريبة يمكن تحديد الخصائص المميزة لها وهي ^(٤):

١- **الصفة النقدية للضريبة** : تماشيا مع ما فرضه النظام الاقتصادي في العصر الحديث أخذت الضريبة صورة النقود، بعكس ما كان سائدا في بعض العصور السابقة حيث كانت الضريبة تحصل مما ينتجه أو يتعامل به المواطن، وان جباية الضريبة بشكل نقدي يسهل على الدولة عملية تحصيلها ويخفض من نفقات الاحتفاظ بها .

٢- **الصفة الجبرية للضريبة**: بمعنى أن فرض الضريبة أو جبايتها يستند إلى الجبر ويعني ذلك أن النظام القانوني للضريبة هو اختصاص أصيل للدولة لا يجوز أن يكون محلا " للاتفاق بين الدولة والأفراد أي أن

^(١) يونس احمد البطريق وحامد عبد المجيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٤.

^(٢) عبد الناصر إبراهيم نور وعليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، ط١، دار الميسرة والتوزيع عمان، ٢٠٠٢، ص ١٣.

^(٣) t.n .hagelak, newdelhi,public finance,4 edition,2010,p51.

^(٤) يونس احمد البطريق وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة النشر بلا، ص ١٧.

المكلف ليس حراً" في أدائها و/أو في اختيار مقدار ما يدفع منها و كيفية الدفع وموعده.

٣- **الصفة النهائية للضريبة :** ويعني أن المكلف عندما يلتزم بدفع الضريبة فهو يدفعها بصورة نهائية دون أن تلتزم الدولة برد قيمتها له فيما بعد مما يجعلها تختلف عن القرض العام الذي يقابله الفوائد المترتبة عليه.

٤- **الضريبة تدفع وفقاً للمقدرة التكلفة ودون مقابل محدد :** أي أن المكلف يدفع الضريبة لا يحصل على مقابل محدد من قبل الدولة لقاء دفعه للضريبة، لكن قد ينتفع بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة لا لأنه مكلف بالضرائب وإنما كمواطن. وبهذا لا يجوز أن يقاس مدى انتفاعه بالخدمات العامة عند تقدير الضريبة التي ينبغي عليه دفعها وإنما على مدى مقدرة على تحمل الأعباء العامة وفقاً لمقدرته التكلفة.

٥- **الضريبة أداة اقتصادية واجتماعية:** لقد أصبحت الضريبة أداة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفقاً للرؤية الحديثة بعدما كان الغرض منها ينحصر في الغرض المالي البحت (وفرة الحصيلة الضريبية) وكذلك حيادية الضريبة أي أنها لا تؤثر عند فرضها على النشاط الاقتصادي بشكل سلبي، وفق الرؤية الكلاسيكية للضريبة.

٢- مفهوم الطاقة الضريبية:

تعد الطاقة الضريبية إحدى المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها تأشير المستوى الأمثل لما يتحمله الاقتصاد القومي من ضرائب وتقويم مدى فعالية النظام الضريبي أيضاً. لقد فسر مفهوم الطاقة الضريبية تاريخياً بعدد من الطرق المختلفة، اهتم أحداها بعدالة توزيع العبء الضريبي بين مواطني أو أقاليم دولة معينة والطريقة الأخرى هي فكرة الحد الأعلى للضريبة أي القدر الذي تستطيع الحكومة أن تستقطعه إذا ما خفض الاستهلاك إلى حد أدنى^(١).

كما عرفت الطاقة الضريبية على أنها (الحجم الأمثل للإيرادات الضريبية التي يجب تحصيلها في حال تطبيق كل دولة لنظامها الضريبي بشكل فعال)^(١).

(١) ريتشارد مسجريف وبيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٩٢، ص ٤٦٨.

(١) محمد عديناات ومنى أبو مازن، تحليل هيكل الإيرادات الضريبية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد ٢٥، العدد ١، ١٩٩٨، ص ١.

وقد تعرض بعض الاقتصاديين ومنهم (نيقولا كالدور) لدراسة فكرة الطاقة الضريبية فقد عرفها على أنها (الباقي من الفائض الاقتصادي بعد استبعاد ما يخصص منه للاستثمار أو بعبارة أخرى هي المبالغ المخصصة فعلا لدفع الضرائب مضافا اليه ما يوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي غير الأساسي)^(٢). كما عرفت أيضا الطاقة الضريبية على أنها (الحد الأقصى من الضرائب الذي يمكن للدولة جبايته دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالطاقة الإنتاجية القومية)^(٣). أما ستامب (stamp) فقد عرف الطاقة الضريبية على أنها (الدخل القومي مطروح منها حد الكفاف أو هي المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحا منها مستوى الاستهلاك الضروري)^(٤). وبعد التعرف على مفهوم الطاقة الضريبية، فلا بد من تمييزه عن غيره من المفاهيم التي تختلط به كالعبء الضريبي وطاقة التضحية القومية والجهد الضريبي.

١- **العبء الضريبي** : يقصد بالعبء الضريبي (tax Burden) الذي يسمى أيضا "معدل الضريبة (Tax Ratio) هو) ما دفعه أو تحمله المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية معينة لتمويل النشاط العام^(٥). وهناك تعريف آخر للعبء الضريبي (وهو كافة الآثار التي تنتج على أسعار السلع وعوامل الإنتاج سواء نتجت هذه الآثار عن نجاح الممول القانوني في نقل العبء الضريبي أو نتجت كأثار اقتصادية لاستقرار العبء الفعلي للضريبة)^(١). ومنهم من عرفه على أنه (عبارة عن نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي)^(٢). وبالإمكان التعبير عن العبء الضريبي وفق الصيغة الصيغة الرياضية التالية:

$$TB = T / GDP$$

حيث أن : $TB =$ العبء الضريبي، $T =$ مجموع الإيراد الضريبي أو
الحصيلة الضريبية $GDP =$ الناتج المحلي الإجمالي

^(٢) منيس اسعد عبد الملك ، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية، المجلة المالية، العدد ٣، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٢.

^(٣) عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، دار الكتب للنشر، الموصل ١٩٨٩، ص ١٩٨.

^(٤) نفس المصدر، ص ٢٠١.

^(٥) احمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، اثر برامج التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي، مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، مجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

^(١) يسرى مهدي السامرائي وابنتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

^(٢) محمد عديناات ومنى أبو مازن، مصدر سابق، ص ٦٨.

^(٣) عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، مصدر سابق، ص ١٩٩.

٢- **طاقة التضحية القومية (٣) :** تمثل النسبة القصوى التي يستطيع أفراد المجتمع التنازل عنها لحكوماتهم من قوتهم الشرائية في الظروف الاستثنائية. أي أنها تعادل الفرق بين الطاقة الإنتاجية القصوى للمجتمع وأدنى مستوى استهلاكي يستطيع الأفراد العيش في حدوده طوال استمرار الظروف الاستثنائية، أذن هي الحد الأقصى لما يستطيع المجتمع أن يضحي به عن طريق المدفوعات الضريبية أو في القروض العامة أو الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن المفهومين السابقين يتضح لنا أن الطاقة الضريبية تقع في حد وسط بين الضغط الضريبي وطاقة التضحية القومية، فهي اكبر من الضغط الضريبي واصغر من طاقة التضحية القومية.

٣- **الجهد الضريبي (١) :** يمثل مجموع الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلا منسوبة إلى الطاقة الضريبية لذلك المجتمع أو هو درجة استغلال المجتمع لطاقته الضريبية، ويمكن قياسه وفق الصيغة التالية :

$$TE = TB/TC$$

حيث أن : $TE =$ الجهد الضريبي ، $TB =$ العبء الضريبي
 $TC =$ الطاقة الضريبية

يعد هذا المؤشر مؤشرا " مهما" يدل على مدى استغلال الدولة لطاقة المجتمع الضريبية على شكل ضرائب، فإذا تجاوز الجهد الضريبي الواحد الصحيح فإن المجتمع يتحمل من أعباء الضرائب ما يفوق طاقته الضريبية، أما إذا كان الجهد الضريبي اقل من الواحد الصحيح، فإن المجتمع لا يكون قد استغل كامل طاقته الضريبية وبذلك يكون للدولة فرصة لزيادة الضرائب المفروضة.

٣- محددات الطاقة الضريبية:

سنتناول هنا محددات الطاقة الضريبية والمؤشرات التي تعبر عن كل محدد منها وعلى النحو التالي:-

١- **مجموعة العوامل الاقتصادية :**

هناك العديد من العوامل الاقتصادية المحددة للطاقة الضريبية في جميع

دول العالم المتقدم والنامي وهي :-

أ- **درجة التقدم الاقتصادي :** سيتم قياس هذا المحدد من خلال مؤشرين هما:

(١) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

(١) احمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، مصدر سابق، ص ٥١.

(٢) درجة التنقيد في الاقتصاد .

ب- هيكل الاقتصاد القومي : من المعلوم أن هيكل الاقتصاد القومي يتكون

من ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

(١) القطاعات السلعية وتشمل (قطاعات التعدين، والصناعات التحويلية، والزراعة، والبناء والتشييد).

(٢) القطاعات التوزيعية وتشمل (قطاع النقل والمواصلات، وتجارة الجملة والمفرد والفنادق، وقطاع البنوك والتأمين، والاتصالات).

(٣) القطاعات الخدمية وتشمل قطاعي الصحة والتعليم.

ج - حجم الدخل القومي .

د- النمو الاقتصادي ويعبر عنه بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

هـ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ن- درجة الانكشاف التجاري على العالم الخارجي : بالإمكان التعبير عن درجة الانكشاف التجاري على العالم الخارجي من خلال ثلاثة مؤشرات وهي :-

(١) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(٣) نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

و- هيكل الإنفاق العام.

ي- الهيكل الضريبي السائد.

٢- مجموعة العوامل الاجتماعية وعوامل أخرى :

أ- العوامل الاجتماعية : وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

(١) عدد السكان.

(٢) التوزيع الجغرافي للسكان.

(٣) التوزيع العمري للسكان.

ب- عوامل أخرى : وتتمثل بدرجة المركزية في الإدارة الحكومية.

(المبحث الثاني)

العوامل المحددة للطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

أولاً: واقع النظام الضريبي في العراق :

يقوم الهيكل الضريبي في العراق على أساس الجمع بين نوعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة نظراً لما تلعبه الضرائب من دور كبير في أغلب دول العالم المتقدم خصوصاً بغض النظر عن نظامها السياسي والاقتصادي لكونها مصدر لتمويل الموازنة العامة، فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي. وفي العراق سنتعرف على هذا الواقع بعد تحليل أرقام الضرائب بنوعيه المباشرة وغير المباشرة وأهميتها النسبية من إجمالي الإيراد الضريبي خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٥) وعلى النحو التالي:

١- تطورات إجمالي الإيراد الضريبي: من الجدول (١) تبين إن خلال المدة الأولى للبحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) بلغ المتوسط العام للإيراد الضريبي الإجمالي (١٧١٢٠٤) مليون دينار يتوزع بين نوعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة وبمقدار (٥١٣٢٥) و(١١٩٨٧٩) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت تقريباً (٣٢%) و(٦٨%) على التوالي . وهذا الواقع يشير إلى سيادة الضرائب غير المباشرة في الهيكل الضريبي في العراق خلال المدة الأولى من البحث وهي إحدى الخصائص المميزة للنظم الضريبية في غالبية الدول النامية ومن بينها العراق. أما خلال المدة الثانية للبحث (٢٠٠٤-٢٠١٥) سجل الإيراد الضريبي الإجمالي متوسط عام بلغ (١٤٦٧٧٤٧) مليون دينار يتوزع بين الضرائب المباشرة بواقع (٧٤٧١٤٨) مليون دينار مقابل (٧٢٠٥٩٩) مليون دينار للضرائب غير المباشرة وبأهمية نسبية بلغت (٤٨%) و(٥٢%) على التوالي. وبالرغم من التطورات الحاصلة في أرقام الإيراد الضريبي بنوعيه المباشر وغير المباشرة خلال هذه المدة والتي أدت إلى زيادة الأهمية النسبية للنوع الأول وهي مرتفعة مقارنة بالمدة الأولى، في حين تراجع الأهمية النسبية للنوع الثاني مقارنة بالمدة الأولى، وهذا ما يعكس التوجه نحو إعادة هيكلة النظام الضريبي في العراق لصالح الضرائب المباشرة. وعند النظر إلى إجمالي الإيراد الضريبي خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٥) نجد إن المتوسط العام له قد بلغ (٧٦٩٦٠٩) مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (٣٩%) و(٦١%) للضرائب المباشرة وغير المباشرة على التوالي.

جدول (١)
الهيكل الضريبي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) (مليون دينار)

الاهبة النسبية لغير اذات الضريبة غير المبذورة % (7/8) = 10	الاهبة النسبية لغير اذات الضريبة المبذورة % (4/8) = 9	اجملي البراء الضريبي = (8) (4+7)	اجملي ايراد الضرائب الغير المبذورة (7) (6+5)	ضرائب الاجتاج (6)	الضرائب المركبة (5)	اجملي ايراد الضرائب المبذورة (3+2+1) (4)	ضريبة المرتبات (3)	ضريبة الطار (2)	ضريبة الدخل (1)	السنوات
75	25	1139	833	612	241	286	7	52	227	1990
67	33	633	437	325	112	216	6	48	162	1991
60	40	1007	609	333	34	388	10	72	316	1992
58	42	2648	1347	1484	33	1101	13	107	981	1993
66	34	9133	6060	3943	117	3093	23	134	2818	1994
78	22	31721	40423	38408	2013	11298	34	273	10981	1995
73	27	61474	43174	31803	13369	16300	39	388	13673	1996
74	26	124793	92521	32594	39927	32272	78	1988	30206	1997
73	27	202444	146831	72962	73869	33613	108	6147	49338	1998
69	31	326930	223975	102078	121897	102975	209	13031	89733	1999
66	34	443467	291183	116980	174203	132282	343	20049	131880	2000
70	30	332266	373733	144872	228863	138331	423	21861	136243	2001
73	27	383431	427714	167373	260139	137337	369	16402	138766	2002
49	51	33693	27246	27022	224	28447	88	6212	22147	2003
63	37	200331	126737	43717	81020	73614	427	4111	69076	2004
62	38	468447	291673	173499	118176	178772	1672	8206	166894	2005
48	52	388170	281708	62676	219032	306462	883	9294	296283	2006
60	40	1099630	660698	431622	229076	438932	1077	10236	427639	2007
43	57	1021196	442403	63866	378339	378791	1477	19432	337882	2008
60	40	1832713	1116394	325907	390887	736119	0	34820	701299	2009
33	47	1882002	1001740	436022	365718	880262	0	30336	829926	2010
89	11	1301000	1180000	120000	1040000	141000	0	88000	33000	2011
48	52	2311000	1110000	163000	947000	1201000	0	100000	1101000	2012
52	48	2876000	1486000	247000	1239000	1390000	0	91000	1299000	2013
25	75	1967100	489300	0	489300	1477600	0	82000	1393600	2014
23	77	2043331	480131	0	480131	1563200	0	73000	1492200	*2015
68	32	171204	119879	34316	63363	31323	139	6213	44973	متوسط المدة (2003-1990)
52	48	1467747	720399	189276	331323	747148	462	47370	699317	متوسط المدة (2015-2004)
61	39	769609	397133	116713	280422	372474	288	23208	346977	متوسط المدة (2015-1990)

المصدر:

- وزارة المالية العراقية - الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط والمتابعة
- صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي لسنة ٢٠١٥ فيما يخص السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٢، ٢٠١١)
- البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٤.
- الحقول (٩٠١٠) من عمل الباحثة.
- * تخميني
- فيما يخص إيراد ضريبة العرصات تم دمجها مع إيراد ضريبة العقار من عام ٢٠٠٩.
- فيما يخص إيراد ضريبة الإنتاج تم دمجها مع إيراد الضريبة الكمركية لعام ٢٠١٤.

ثانياً- محددات الطاقة الضريبية في العراق:

سوف نتناول هنا محددات الطاقة الضريبية في العراق والمؤشرات التي تعبر عن كل محدد منها وعلى النحو التالي :

١- **مجموعة العوامل الاقتصادية :** هناك العديد من العوامل الاقتصادية المحددة للطاقة الضريبية في العراق وهي:-

أ- **درجة التقدم الاقتصادي :** سيتم قياس هذا المحدد من خلال مؤشرين هما:

(١) **متوسط نصيب الفرد من GDP :** من الجدول (٢) نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة الأولى للبحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) بلغ بالمتوسط (307499) مليون دينار وقد ارتفع خلال المدة الثانية للبحث (٢٠٠٤-٢٠١٥) ليصل إلى (4997080) مليون دينار أما المتوسط العام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) فقد بلغ (2471921) مليون دينار.

(٢) **درجة التقيد في الاقتصاد :** بلغ متوسط المدة الأولى للبحث (0.41) أما متوسط المدة الثانية فكان بنسبة (0.24) وهذا يشير إلى انخفاض هذه النسبة خلال المدة الثانية للبحث.

ب- **هيكل الاقتصاد القومي :** ويعبر عنه بأربعة قطاعات هي:

(١) **نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP:** بلغت نسبة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث الأولى بالمتوسط (64.13 %) وانخفضت بعد ذلك لتصل إلى (52.11 %) خلال المدة الثانية من البحث أما المتوسط العام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) فقد بلغ (85.58 %).

(٢) **نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من GDP:** من الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع خلال المدة الأولى بلغت بالمتوسط (1.65 %) ثم ارتفعت إلى (3.89 %) في المدة الثانية للبحث وبمتوسط عام للمدة الكلية (١٩٩٠-٢٠١٥) بلغ (2.68 %).

(٣) **نسبة مساهمة قطاع الخدمات في GDP:** ارتفع المتوسط لهذه النسبة ما بين المدة الاولى والثانية للبحث فقد بلغ (4.63%) و(13.62%) على التوالي، والمتوسط العام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) كان (8.78%) .

(٤) **نسبة مساهمة قطاع الزراعة في GDP:** كان لهذا القطاع دور كبير في نسبة المساهمة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة الاولى للبحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) بعد قطاع التعدين، فقد بلغ المتوسط لهذه المدة (11.64%) وانخفض إلى (5.27%) خلال المدة الثانية من البحث وبمتوسط عام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) بلغ (8.70%).

ج- **حجم الدخل القومي:** بلغ حجم الدخل القومي بالمتوسط في المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) من البحث (15482260) مليون دينار بينما كان في المدة الثانية (٢٠٠٤-٢٠١٥) (160765926) مليون دينار والمتوسط العام للمدة الكلية للبحث بلغ (82536259) مليون دينار.

د- **معدل النمو في GDP:** انخفض هذا المعدل بالمتوسط ما بين المدة الاولى والثانية من البحث فقد بلغ (99%) و(26%) على التوالي وحقق متوسط عام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) (65%).

هـ- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك :** عند ملاحظة الجدول (٢) يتبين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة الاولى من البحث بالمتوسط كان (66377) مليون دينار وبمتوسط بلغ (59564) مليون دينار للمدة الثانية.

و- **درجة الانكشاف التجاري على العالم الخارجي :** ويعبر عنه بنسبة التجارة الخارجية في GDP فقد بلغت متوسط هذه النسبة خلال المدة الاولى للبحث (9.86%) و(68.81%) خلال المدة الثانية وبمتوسط عام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) بلغ (37.07%) وهذا يدل على الانكشاف الكبير للتجارة الخارجية في العراق.

ز- **هيكل الإنفاق العام :** ويعبر عنه بنسبة مساهمة الإنفاق الاستثمار من الإنفاق العام حيث ارتفعت هذه النسبة في المدة الثانية للبحث عن المدة الاولى وبلغت بالمتوسط (0.28%) و(0.17%) على التوالي وحقق بالمتوسط العام للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) نسبة (0.22%).

٢- **مجموعة العوامل الاجتماعية وعوامل اخرى:**

أ- **العوامل الاجتماعية :** وتتمثل هذه العوامل في العراق بعدد السكان حيث اخذ اتجاهها تصاعديا خلال مدة البحث فكان المتوسط للمدة الاولى (22595) مليون نسمة وارتفع للمدة الثانية فكان بالمتوسط (32109) مليون نسمة والمتوسط العام للمدة الكلية من البحث (١٩٩٠-٢٠١٥) فقد بلغ (26986) مليون نسمة.

ب- **العوامل الأخرى :** وتتمثل بدرجة المركزية في الإدارة الحكومية عند ما نلاحظ الجدول (٢) نجد ان المتوسط العام لهذا العامل قد ارتفع من (0.32%) خلال المدة الاولى للبحث الى (0.43%) في المدة الثانية للبحث وبمتوسط عام بلغ (0.37%) خلال المدة الكلية للبحث من (١٩٩٠-٢٠١٥)، وهذا يدل على ازدياد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال مدة البحث الثانية.

جدول (2)

محددات الطاقة الضريبية في العراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنة	الطاقة الضريبية	متوسط نصيب الفرد من GDP	درجة التنفيذ في الاقتصاد	نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في GDP	حجم المثل القوي	معدل النمو في GDP	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	نسبة التجارة الخارجية في GDP	نسبة مساهمة القطاع الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام	تعدد السكان	الإنفاق الحكومي كنسبة من GDP
1990	0.030	1277.14	0.67	63.00	4.00	7	8.00	47941.90	0	161	7.11	0.20	17890	0.62
1991	0.031	1137.12	1.16	43.00	3.00	14	16.00	36922.2	-6.72	462	1.04	0.11	18419	0.82
1992	0.018	2998.26	0.77	46.00	2.50	7	20.00	99643.4	166.37	849	0.39	0.21	18949	0.58
1993	0.019	7214.19	0.62	52.00	3.00	4.3	16.00	279804.7	147.33	2611	0.31	0.27	19478	0.49
1994	0.013	35178.74	0.34	53.00	1.50	3	21.00	1440957.9	400.88	12462	0.04	0.14	20007	0.28
1995	0.023	109673.94	0.31	63.00	1.00	2	19.00	3807374.9	220.01	69792	0.01	0.12	20236	0.31
1996	0.024	121014.34	0.38	57.00	1.00	2.3	8.00	5641424.3	13.30	39021	0.01	0.07	21124	0.21
1997	0.038	149093.94	0.32	74.00	0.65	4	11.00	13235490	28.38	72610	0.01	0.12	22046	0.18
1998	0.044	138078.57	0.29	68.00	0.68	4.3	7.00	13013422	41.38	83335	0.01	0.10	23702	0.20
1999	0.049	282596.19	0.22	78.00	0.88	3	5.00	31381048	41.99	93816	0.01	0.20	23882	0.16
2000	0.056	329382.95	0.22	83.00	0.81	2	7.00	46634635	20.02	98486	0.01	0.23	24076	0.19
2001	0.054	399444.65	0.22	74.00	1.50	2.3	8.50	36726501	24.98	114613	0.01	0.28	24813	0.21
2002	0.014	1604651.93	0.07	71.00	1.50	2.3	8.00	34677723	313.93	136752	0.00	0.30	25963	0.06
2003	0.002	1123226.58	0.2	68.86	1.03	6.28	8.41	23728749	-17.88	181302	128.10	0.06	26340	0.17
2004	0.004	1961581.43	0.19	57.96	1.76	10.37	6.94	46923316	79.94	230184	106.75	0.12	27139	0.59
2005	0.006	2629674.89	0.16	57.84	1.32	8.85	6.89	65798567	38.10	315159	87.30	0.12	27963	0.42
2006	0.006	3317874.18	0.16	55.48	1.54	11.22	5.83	85431539	29.99	483074	75.56	0.18	28810	0.53
2007	0.010	3754896.73	0.19	53.18	1.63	12.83	4.93	100100817	16.60	632030	85.17	0.24	29682	0.46
2008	0.007	4823218.75	0.18	53.74	1.68	14.91	3.85	147641254	40.89	648891	71.34	0.80	31895	0.20
2009	0.014	4123890.19	0.29	43.30	2.61	18.25	5.23	120428277	-16.80	630713	64.89	0.22	31664	0.53
2010	0.011	5142911.79	0.31	44.03	2.20	19.01	5.01	146423469	27.90	646208	67.00	0.28	32490	0.51
2011	0.006	6709370.84	0.28	51.86	21.49	13.39	4.43	192237100	33.86	682367	41.70	0.23	33338	0.35
2012	0.009	7363988.51	0.23	50.30	2.71	14.12	4.13	227221900	12.62	723691	70.92	0.23	34208	0.46
2013	0.011	7618976.92	0.28	47.40	2.73	14.11	4.02	243518700	6.15	637122	85.02	0.32	35096	0.40
2014	0.008	7238173.53	0.28	46.84	2.92	14.88	4.18	230310100	-2.54	733652	62.52	0.30	36005	0.32
2015	0.011	5178289.17	0.34	61.23	4.14	9.44	7.76	323125070	45.31	764499	47.57	0.26	37023	0.37
متوسط المدة (1990-2003)	0.031	307499	0.41	64.13	1.65	4.63	11.64	13482280	99	66377	9.86	0.17	22395	0.32
متوسط المدة (2004-2015)	0.009	4997080	0.24	52.11	3.89	13.62	5.27	160765926	26	595641	68.81	0.28	32109	0.43
متوسط المدة (1990-2015)	0.021	2471921	0.33	58.58	2.68	8.78	8.70	82536259	65	310652	37.07	0.22	26986	0.37

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ملحق (١).
درجة التنفيذ = عرض النقد / GDP.

(المبحث الثالث)

قياس وتحليل مؤشرات الطاقة الضريبية في العراق للمدة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

سنتناول في هذا المبحث قياس وتحليل العوامل (الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى) والتي لها تأثير على الطاقة الضريبية .
ومن اجل الوصول إلى أفضل النماذج وفق المعايير الإحصائية

والقياسية والتي تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وفقد تم تقسيم هذا المبحث إلى محورين هما:

أولاً- صياغة وتوصيف النموذج القياسي:

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي تقوم على أساس التقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة لما يتسم به من بساطة ودقة وقدرة على التفسير .

١- بناء النموذج القياسي :-

من أجل أن يكون النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة اقتصادية معينة، فلا بد من الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها الاقتصادية وهذا يتم من خلال استخدام النظرية الاقتصادية ومن ثم استخدام العلاقات الرياضية الدقيقة وصيغها الرياضية وأخيراً استخدام نماذج رياضية قياسية معتمدة على الاختبارات الإحصائية والقياسية. ^(١) كما تعد مرحلة تشخيص النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه وطبيعة العلاقات وفقاً للنظرية الاقتصادية. ^(٢) ويكمن الهدف المراد تحقيقه من بناء النموذج القياسي في بحثنا هذا هي معرفة قيمة واتجاه العلاقة بين الطاقة الضريبية والعوامل المحددة لها في العراق (١٩٩٠-٢٠١٥) ومدى مطابقتها مع الفرضيات والنظريات الاقتصادية، ومن أجل ذلك، فإن معادلة النموذج القياسي تتضمن نوعين من المتغيرات وهي :

أ- المتغيرات الخارجية: وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به وتحدد قيمتها من خارج النموذج ويعبر عنها بالمتغيرات المستقلة ، حيث يتضمن النموذج ثلاثة عشر متغيراً وهي:

ت	اسم المتغير	رمزه	علاقته بالطاقة الضريبية
١	متوسط نصيب الفرد من GDP	X1	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٢	درجة التنقيد في الاقتصاد	X2	ترتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٣	نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP	X3	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٤	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP	X4	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية

(١) عدنان داود العذارى، الاقتصاد القياسي، نظرية وحلول، ط١، دار جريب للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠، ص ١٣.

(٢) طالب حسن نجم، مقدمة في الاقتصادي القياسي، طبعة بلا، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٢٧.

٥	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في GDP	X5	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٦	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في GDP	X6	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٧	حجم الدخل القومي	X7	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٨	معدل النمو الاقتصادي	X8	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
٩	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	X9	يرتبط بعلاقة عكسية حسب النظرية الاقتصادية
١٠	نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	X10	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
١١	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام	X11	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
١٢	عدد السكان	X12	يرتبط بعلاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية
١٣	درجة المركزية في الإدارة الحكومية	X13	يرتبط بعلاقة عكسية حسب النظرية الاقتصادية
١٤	المتغير العشوائي Random variable	U _i	هو عنصر يضاف للنموذج الاقتصادي ليعبر عن عدم أمكانية التعبير المحدد بين المتغيرات المستقلة ^(١)

(١) حسين علي بخيت، وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٩١.

ب- المتغيرات الداخلية : وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به، وتسمى بالمتغير التابع . حيث تم الاعتماد في بحثنا عن الطاقة الضريبية بوصفها متغير تابع ويرمز لها (y) وتعبر عن (TR/GDP). مع الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية تتكون من (٢٦) مشاهدة للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥) في العراق.

٢ - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: (Stability Testing of Time Series).

في ضوء نتائج الاستقرارية وباستخدام جذر الوحدة (unit root) الذي تم من خلاله استخدام إحصائية ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) فقد تم استخدام برنامج (Eviews 7) لهذا الغرض واتضح من خلال الجدول (٣) أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند الفرق الأول ماعدا (x4,x6,x7,x8,x11,x12) فهي مستقرة عند مستواها وعند مستوى معنوية (١%) لجميع المتغيرات.

جدول (3)

استقرارية المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

المتغير	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	نوع الاستقرار	مستوى المعنوية
Y	-4.063460	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر بالفرق الأول	1%
X1	-2.971301	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر بالفرق الأول	1%
X2	-8.094265	-3.737853 -2.991878 -2.635542	مستقر بالفرق الأول	1%
X3	-7.689533	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر بالفرق الأول	1%
X4	-3.400388	-2.660720 -1.955020 -1.609070	مستقر عند مستواه	1%
X5	-5.205536	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر عند الفرق الأول	1%
X6	-3.306260	-2.685718 -1.959071 -1.607456	مستقر عند مستواه	1%
X7	3.611992	-2.660720 -1.955020 -1.609070	مستقر عند مستواه	1%
X8	-2.893959	-2.660720 -1.955020 -1.609070	مستقر عند مستواه	1%
X9	-3.040352	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر عند الفرق الأول	1%
X10	-5.612923	-2.664853 -1.955681 -1.608793	مستقر عند الفرق الأول	1%
X11	-3.904538	-3.724070 -2.986225 -2.632604	مستقر عند مستواه	1%

1%	مستقر عند مستواه	-4.374307 -3.603202 -3.238054	-5.048782	X12
1%	مستقر عند الفرق الأول	-2.669359 -1.956406 -1.608495	-4.547171	X13

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews7) ولغرض تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في النموذج فقد تم استخدام طريقة (stepwise). وبأسلوبين هما (Forward و Backward) في برنامج Spss لاستبعاد المتغيرات التي يكون تأثيرها أقل على النموذج وكالاتي^(١):

١- **طريقة Backward** : وتعني هذه الطريقة استبعاد المتغيرات غير المؤثرة واحداً بعد الآخر بخطوات متسلسلة.

٢- **طريقة Foreward** : إدخال المتغيرات واحد بعد الآخر إلى النموذج واستبعاد المتغيرات غير المؤثر فيما بعد من النموذج .

فكانت النتائج في كلا الطريقتين متطابقتين وكالاتي:

جدول (٣)

نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للعوامل المحددة للطاقة الضريبية

الأنموذج	$y = -0.024 + 0.001 X3 - 6.323 X8 - 0.000 X10 + 0.022 X13$
T المحتسبة	-1.890, 5.703, -4.750, -8.843, 2.398
F المحتسبة	46.237
R ²	94.8%
D.W	1.975

الجدول : من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

^(١) حسين علي بخيت، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٧، ص ٣٦٦ ومن نتائج جدول (٣) تبين ما يلي :

تشير قيمة (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج المقدر حيث تجاوزت قيمتها القيمة الجدولية البالغة (4.37) عند مستوى معنوية (1%, 4, 21) وأما معنوية المتغيرات المستقلة فأُن قيمة (T) المحتسبة تجاوزت القيمة الجدولية البالغة (1.706) عند مستوى معنوية (5%.26)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد (R²) فقد بلغ (0.948) وهذا يعني أن ما نسبة

(94.8%) من التغيرات التي تحصل في الطاقة الضريبية سببها التغيرات الحاصلة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الأخرى والتي تمثلها المتغيرات المستقلة وهي (x_3, x_8, x_{10}, x_{13}) والتي تمثل على التوالي (نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP، معدل النمو الاقتصادي، نسبة التجارة الخارجية في GDP، ودرجة المركزية في الإدارة الحكومية) وان النسبة المتبقية وهي (5.2%) تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر .

كما تشير النتائج إلى أن قيمة (D.W) المحتسبة لهذا النموذج تقع ضمن منطقة الحسم بعد أن بلغت (1.975) وهي واقعة بين الحدين الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية (1%) فهي لا تتجاوز قيمة الحد ($4-du = 3.22$) واكبر من الحد ($du = 1.64$) لذا فقد تم قبولها من قبل الباحثة لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي. أما اقتصادياً فقد تبين من النتائج مايلي:

أ- وجود علاقة طردية بين نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (X_3) والطاقة الضريبية وهذا متفق مع المنطق الاقتصادي لكون قطاع التعدين في العراق يحتل النسبة الأكبر في تمويل إيرادات الموازنة العامة من خلال الصادرات النفطية حيث بلغت قيمة المعلمة له (0.001) وهذا يعني إذا ازداد المتغير المستقل بمقدار وحده نقدية واحدة ازدادت الطاقة الضريبية بمقدار قيمة المعلمة.

ب- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي (X_8) والطاقة الضريبية وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاصل في GDP كنتيجة لانخفاض الصادرات النفطية والتي تعد المصدر الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لما مر به العراق من ظروف خلال مدة البحث أما معلمة هذا المتغير فقد كانت (6.323)، فضلاً عن ضئالة ما يخصص من الإنفاق العام إلى الاستثمار.

ج- وجود علاقة عكسية بين نسبة التجارة الخارجية إلى GDP (X_{10}) والطاقة الضريبية وهذا يخالف المنطق الاقتصادي كون الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كبير جداً على الصادرات النفطية التي تساهم حوالى أكثر من 90% في GDP وبالتالي زيادة انكشافه التجاري، أما المعلمة فكانت (0.000) وهذا يدل على أن هذا المتغير تأثيره ضعيف جداً يكاد يكون معدوم في الاقتصاد العراقي.

د- وأخيراً فإن العلاقة بين درجة المركزية في الإدارة الحكومية (X_{13}) والطاقة الضريبية كانت طردية وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي

والسبب في ذلك يعود إلى زيادة تدخل الحكومة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل واسع أما معلمة هذا المتغير فقد بلغت (0.022)

(الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً- الاستنتاجات:

- ١- تبين من خلال تحليل بيانات الهيكل الضريبي في العراق خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٥)، بان الضرائب غير المباشرة قد شكلت نسبة مساهمة أعلى من الضرائب المباشرة اذ بلغت في المتوسط (61%) مقابل (39%) للضرائب المباشرة، وهذا يدل على سيادة الضرائب غير المباشرة داخل الهيكل الضريبي العراقي خلال مدة البحث.
- ٢- اظهر الجانب القياسي أن القوة التفسيرية للأنموذج عالية جداً" حيث استطاعت متغيراته المستقلة من تفسير ما نسبته (94.8%) من التغيرات الحاصلة في الطاقة الضريبية، كما تبين أيضاً" عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الأنموذج المقدر من خلال ما توصلت إليه (D.W) الواقعة ضمن منطقة الحسم والبالغة (1.975)، كما أن اختبار (F) أكد معنوية الأنموذج المقدر بقيمة بلغت (46.237).
- ٣- تبين أن المتغيرات (معدل النمو الاقتصادي، ونسبة التجارة الخارجية في GDP، ودرجة المركزية في الإدارة الحكومية) ذات تأثير سلبي على الطاقة الضريبية حسب ما أظهره الأنموذج المقدر وهي مخالفة للمنطق الاقتصادي. وكنتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٥) أدت إلى أن تكون علاقة بعض المتغيرات بالطاقة الضريبية مخالفة للمنطق الاقتصادي وقيمة المعلمة تكون معدومة (صفر) كنسبة التجارة الخارجية في GDP.
- ٤- تبين أن المتغير X_3 (نسبة مساهمة قطاع التعدين في GDP) ذات تأثير ايجابي على الأنموذج المقدر ومتفق مع المنطق الاقتصادي .

ثانياً- التوصيات

- ١- يتطلب من الحكومة العراقية إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستثماري العام وزيادته والنهوض بواقع القطاع الخاص من اجل خلق فرص عمل جديدة وزيادة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وبالتالي إمكانية زيادة الطاقة الضريبية.

- ٢- لابد من الحد من الأحادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عن طريق الاهتمام بالقطاعات غير النفطية (كالصناعية والزراعية) ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .
- ٣- العمل الجاد نحو إصلاح النظام الضريبي في العراق من جميع نواحيه التشريع الضريبي، والهيكل الضريبي، والإدارة الضريبية من أجل رفع الطاقة الضريبية إلى حدها الأقصى.
- ٤- إعطاء أهمية كبيرة للدراسات الخاصة بالطاقة الضريبية وتشجيعها والاستفادة منها عند وضع الخطط المستقبلية.

المصادر

أولاً- الكتب العربية:

١. البطريق يونس احمد وآخرون، المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة بلا.
٢. البطريق يونس احمد وحامد عبد المجيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣.
٣. الحياي طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، ط بلا، جامعة بغداد، ١٩٩١.
٤. العذاري عدنان داوود، الاقتصاد القياسي - نظرية وحلول، ط ١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٥. العلي عادل فليح وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، دار الكتب للنشر الموصل، ١٩٨٩.
٦. بخيت حسين علي وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
٧. مسجريف ريتشارد و بيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٩٢.
٨. نور عبد الناصر إبراهيم وعليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، ط ١، دار الميسرة والتوزيع عمان، ٢٠٠٢ .

ثانياً- المجلات :

٩. السامرائي يسرى مهدي وابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية، المجلة العراقية، للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢، العدد ٦، ٢٠٠٥.

١٠. ملكاوي احمد ومحمد أبو حمور، اثر برامج التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي، مجلة دراسات العلوم الادارية، جامعة الأردن، مجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٠.
١١. عبد الملك منيس اسعد، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية، مجلة مالية، العدد ٣، بغداد، ١٩٧٧.
١٢. عدينا محمد ومنى أبو مازن، تحليل هيكل الإيرادات الضريبية، مجلة دراسات العلوم الادارية، مجلد ٢٥، العدد ١، ١٩٩٨.

ثالثاً: القوانين والتقارير السنوية:

١٣. البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ٢٠١٤.
١٤. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنتي (٢٠١١ و ٢٠١٥).
١٥. قانون ضريبة العرصات (٢٦) لسنة ١٩٦٢ والمعدل بقانون (١٨) لسنة ١٩٩٤.
١٦. قانون ضريبة العقارات وتعديلاته المرقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩.
١٧. وزارة المالية العراقية- الهيئة العامة للضرائب - قسم التخطيط والمتابعة .

رابعاً: الكتب الأجنبية:

18 - t.n .hagelak, newdelhi, public finance,4 edition,2010,p5